في سياسيات تليق بالوطن!

السياسة سلطة وطبيعة السلطة السياسية انها إكراهية. وهي، في هذا، تختلف عن سلطة الثقافة أو مهابة رجل دين فذّ أو والد أو والدة. فثمة شرطة، في السلطة السياسية، وأجهزة أمنية وجيش. والقوانين تُفرَض مبدئياً على كل مواطن في معزل عن رغبته أو عدم رغبته في الانتظام.

ولكن القوانين يضعها الإنسان في سبيل الإنسان، كل إنسان. لذا، ينبغي لنا أن نبحث عن حياتنا السياسية بين أناس يشبهوننا لا عن انصافٍ آلهة أو وكلاء آلهة. وهم أناس يسائلونِ أنفسهم أولاً أمام مرآة أنفسهم.

لا يعقَل إذاً ان يعكّز بعضهم، بسبب أحوال ما أو دعم ما، على الدين أو الانتماء الطائفي الموسمي والسطحي، لتنفيذ شهوات ضارة كالرشوة أو التشهير أو التهديد.

حقّق غاندي استقلال بلاده ببساطته ولا عنفه وخلاله الحميدة. ولم يتوجّب عليه أن يقيم المذابح ليغدو بطلاً.

في ما مضى، كانت «عناية» ما تهبط على عدد من الآلهة: آلية الخصب أو الحرب أو الجمال. فالامَ ننعتق في ديارنا من رواسب هذه المرحلة لكي تنعتق السلطة فيها من أخطار السلطوية؟

ما زلنا في عهد الأساطير والخطابية الفارغة. النصوص وحدها لا تنهي المشكلة، فعليك بالنفوس. فلك أن تسنَّ أجمل القوانين على شعب لم ينشأ على احترام الذات أولاً واحترام القوانين واحترام الآخر ومصلحة الجماعة.

فلا نكتفينَّ، في أحسن الأحوال، بالإكراه والتخلّي عن جانبٍ آخر هو الهيبة، والأساس أن يعالَج فينا العقل والقلب معاً في طهارة أساسية إن هي زالت تزول هالة الاحترام عن الحكم.

الامَ نبقى في إطار من العشائرية والانفعالية البدائية أي في حصر الحكم بالمؤقت والطارئ ومنفعة أفراد نافذين وأسَر متوارثة وجماعات تدّعي الثقافة وهي منها براء؟

المجرم ليس ذاك الذي يقترف الجريمة بقدر ما هو المحرّض المخدّر، للعقول قبل الأجساد، وينبغي أن نقصر همّنا اليومِ ليس على شكل الحكومة أو الحكم وحسب بل أيضاً على الطهارة في الممارسة العملية، الشكل و«التشكيل» والمشكلات تندرج في اطار ذهنية الوطن وحساسياته وأحواله التاريخية. والمهم أن يضطلع المسؤول الكبير قبل سواه بمسؤولياته التي هي بمثابة تركيب بين علمه ومناقبيته. فالاطهار يأبون تلقائياً كل ضروب التعسّف والاستبداد.

شعبنا يطلب الحياة أولاً بعيداً عن كل أسباب الهجرة أو القتل والفساد. فعسى ولعلّ!

د. جهاد نعمان

أستاذ في المعهد العالي للدكتوراه